يُنتخب 77 نائباً بالاكثرية و51 بالنسبية وخفض سن الاقتراع الى 18 وكوتا للمرأة

قانون الانتخاب الجديد يزاوج بين الاقضية والمحافظات ويقسّم جبل لبنان

بيروت ـ «القدس العربي»

ـ من سعد الياس:

أكثر من قضية شغلت الوسط السياسي والاعلامي اللبناني امس لعلّ أبرزها إنجاز الهيئة الوطنية المكلفة وضع مشروع قانون جديد للانتخاب عملها وتسليم نسخة عن هذا المشروع الى رئيس الحكومة فؤاد السنيورة.

وجاء هذا المشروع الذي وضعته الهيئة برئاسة رئيسها الوزير السابق فؤاد بطرس ليزاوج بين مختلف الافكار والطروحات التي قدمتها الاحزاب والتيارات السياسية، وخرج بصيغة مركبة بين نظامي الاكثرية والنسبية الامر الذي بدأ يلقى ردود فعل بعضها سلبي والآخر ايجابي ومرحّب.

وتجاوز المشروع الـ 20 مادة ومزج بين النظام الاكثري والنظام النسبي بحيث وزّع المقاعد النيابية ال 128 على فئتين بحيث يُنتخب 77 نائباً على اساس الاقضية الحالية في ظل النظام الاكثري ويُنتخب 51 نائباً على اساس المحافظات الست وفي ظل النظام النسبي على أن تبقى المحافظات على تقسيمها الحالي بإستثناء محافظة جبل لبنان التي تُقسّم الى إثنتين إرضاء لرئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط الاولى تضم أقضية جبيل وكسروان والمتن والثانية تضمّ أقضية الشوف وعاليه وبعبدا، وتُدمج محافظة النبطية بمحافظة الجنوب وتبقى بيروت والبقاع والشمال على حالها. ولحظ المشروع تمكين اللبنانيين غير المقيمين في لبنان والذين مازالوا يحملون الجنسية اللبنانية من الاقتراع في الخارج، وخفض سن الاقتراع الى 18 سنة، وتحديد كوتا في اللوائح للنساء بنسبة 30 في المئة من أعضاء المجلس، اضافة الى إنشاء هيئة مستقلة لادارة العمليات الانتخابية تحل مكان وزارة الداخلية في الفترة الانتخابية ومواد تنظّم الدعاية الانتخابية وتحدّد نفقات الحملات الانتخابية.

واذا كان المشروع يُعد اصلاحياً بمجمله فإن التجارب اللبنانية السابقة أثبتت أن الاساس هو في شكل التقسيمات، وعليه فان التحفظات الاولية على المشروع حالياً طاولت اسباب تقسيم محافظة جبل لبنان فقط حيث الثقل الانتخابي فيها للموارنة.

وصدرت مواقف لنائب رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» النائب جورج عدوان عارض فيها «التزاوج بين نظامي الاكثرية والنسبية»، واصفاً إياه بأنه «محاولة خجولة لحل مشكلة»، ومطالباً باعتماد الدائرة الفردية في النظام الاكثري.

واعتبر عدوان «أن سياسة النصف حلول وتدوير الزوايا لم تعد تمشي»، مجدداً مطالبته «بقانون انتخاب يؤمن صحة التمثيل».

وفيما بدا أن هناك تقارباً بين موقف «القوات اللبنانية» و«التيار الوطني الحر» برئاسة العماد ميشال عون رغم تحفظ أعضاء في «تكتل التغيير والاصلاح» على تسجيل موقف قبل درس المشروع بصيغته النهائية، فإن السؤال الاساسي هو هل ستنظر قوى 14 آذار بمجملها نظرة واحدة الى هذا القانون أم أنه سيكون سبباً في ايجاد شرخ في ما بينها وفي تشكيل تحالفات رباعية لتمرير القانون في المجلس النيابي على غرار ما حصل في الانتخابات السابقة بين كل من «تيار المستقبل» و«اللقاء الديمقراطي» و«حركة أمل» و«حزب الله»؟.

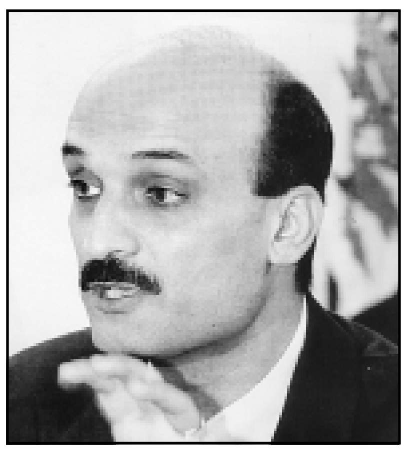

سمير جعجع

ميشيل عون

والقضية الثانية التي شغلت الوسط السياسي هي ما تداوله مجلس الوزراء في جلسته المسائية من نظام لوضع بيروت وجبل لبنان تحت مراقبة القمر الصناعي بناء لمشروع أعدّه الوزير جان اوغاسابيان بصفته ضابطاً أمنياً في لواء الحرس الجمهوري سابقاً، وهدف هذا المشروع الذي تبلغ كلفته 12 مليون دولار هو مراقبة وكشف العمليات التفجيرية بعد سلسلة التفجيرات التي طاولت بشكل رئيسي الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

وفي الشق الاعلامي، تابع اللبنانيون ما تمّ تسريبه الى احدى الصحف المحلية عن انفصال «المؤسسة اللبنانية للارسال» عن «القوات اللبنانية» ورئيسها سمير جعجع واتخاذ عدد من القرارات الادارية لتثبيت هذا التوجه وهو خبر لم تشأ المؤسسة نفيه امس أو تأكيده. غير أن «القدس العربي» علمت أن الخبر غير دقيق وأن رئيس مجلس الادارة المدير العام لـ «أل بي سي» لم يتحدث خلال اجتماع للموظفين عن انفصال عن «القوات».

وفي المعلومات أنه تمّ تعيين الصحافي جورج غانم مديراً للاخبار والصحافي جان فغالي رئيساً للتحرير بعدما كان يتناوب الاثنان على اعداد النشرة الاخبارية يومياً.

معارضون سوريون يتظاهرون أمام سفارة بلدهم في لندن

■ لندن ـ يو بي أي: نظَم نحو 60 معارضاً سورياً معظمهم من الأكراد تظاهرة امام سفارة بلادهم في العاصمة البريطانية امتدت نحو ساعة بمناسبة مرور عام على وفاة الشيخ معشوق الخزنوي والمطالبة بإلغاء قوانين الطوارئ.

وأبلغ خليل خلف الناطق بإسم حزب يكيتي الكردي في بريطانيا «أن الهدف من التظاهرة هو إحياء الذكرى الأولى لإستشهاد الشيخ معشوق الخزنوي الذي استشهد في مثل هذا اليوم من العام الماضي بطريقة غير إنسانية وللمطالبة بحق تقرير المصير لأكراد سورية وإشراكهم في كتابة الدستور وفي العملية الديمقراطية في سورية».

وقال خلف نحن في حزب يكيتي «لا نطالب بالإستقلال ونحن نحافظ على الوحدة الوطنية في سورية ونعتبر تقرير المصير حقاً مطاطياً يمكن من خلاله أن نحصل على الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية او الإدارة المحلية أو الفدرالية، ونشكر المعارضة السورية التي تضامنت معنا في هذا التوجه وجماعات إحياء المجتمع المدني كالتيار السوري الديمقراطي وبعض الحركات الإسلامية المشاركة في التظاهرة مثل حركة العدالة والبناء وبعض التيارات المنضوية تحت لواء (إعلان دمشق)».

وأضاف سلمنا السفارة السورية بلندن رسالة «تطالب بالإعتراف الدستوري بالأكراد في سورية كشعب يعيش على أرضه، وتعويض ما لحق بهم من ضرر جراء السياسات العنصرية في سورية على مر السنين، وحق تقرير المصير للشعب الكردي في سورية في إطار فدرالي، وتحقيق الديمقراطية والحرية، والغاء قوانين الطوارئ والقانون 49 الذي يحكم بالإعدام على كل من ينتسب الى جماعة الأخوان المسلمين».

ومن جانبه، قال الأمين العام للتيار السوري الديمقراطي محيي الدين اللاذقاني «إن تظاهرة اليوم تعد جزءاً من تحرك المعارضة السورية في الخارج للتضامن مع معتقلي الرأي والمطالبة بتشكيل لجنة تحقيق في إغتيال الشيخ الخزنوي ونحن نعتقد أن النظام الذي يمارس الإغتيالات والإعتقالات هو نظام هش وليس قوياً سعياً وراء إرهاب الشارع السوري ولكن المواطن السوري وبالحراك السوري الحالي لا يمكن أن يُقمع كما أنه لا يمكن ان تكون سورية بمعزل عن كل الحراك السياسي الذي يجري حولها في المنطقة العربية».

وحول غياب جماعة الأخوان المسلمين عن المشاركة في التظاهرة، قال اللاذقاني «جرت دعوة الأخوان وغيرهم للمشاركة وكنا نتوقع حضورهم خصوصاً وأنهم كانوا أصدروا بياناً بعد اختفاء الشيخ الخزنوي لكن على ما يبدو هم منشغلون الآن في الإعداد لإجتماع جبهة الخلاص المقرر في لندن نهاية الإسبوع الحالي».

ومن ناحيتها، أملت مورين توماس من منظمة العفو الدولية أن يكون للتظاهرة بعض التأثير على النظام السوري، وقالت «نحن في منظمة العفو ندعم مثل هذه التحركات وخاصة إذا كانت تهدف الى الإفراج عن معتقلي الرأي والناشطين السياسيين مثل كمال اللبواني الذي تربطني به صداقة ووجه رسالة تضامن من السجن الى المشاركين في التظاهرة».

معارض سوري يواصل اضرابه عن الطعام

■ دمشق ـ اف ب: واصل المحامي والناشط السوري دفاعا عن حقوق الانسان انور البني امس الخميس اضرابه عن الطعام الذي بدأه منذ اعتقاله في 18 ايار (مايو) على يد الاجهزة الامنية السورية، وفق ما صرحت زوجته راغدة البني لوكالة «فرانس برس». وقالت زوجته بعيد زيارته في سجن عدرة قرب دمشق انه يشرب فقط الماء والشاي وخسر كيلوغرامات عدة لكن روحه المعنوية عالية.

ونقلت زوجة البني عنه انه سيواصل اضرابه عن الطعام احتجاجا على اعتقاله وعلى طريقة توقيفه.

واضافت ان البني الذي اعتقل بعد توقيعه اعلانا يطالب بتصحيح العلاقات بين سورية ولبنان يطلب ان يحاكم حرا لان هذا الامر يشكل الحد الادنى من حقه الانساني والقانوني. والبني هو المتحدث باسم «مركز حريات» للدفاع عن الصحافة والصحافيين ورئيس المركز السوري للابحاث والدراسات القانونية بدمشق.

واضافة الى البني، اعتقلت السلطات السورية منذ 14 ايار (مايو) تسعة موقعين لاعلان بيروت دمشق الذي يطالب بتصحيح العلاقات بين لبنان وسورية، بينهم الكاتب المعارض ميشال كيلو.

ووقع 134 سوريا الاعلان المذكور الذي يدعو الى الاعتراف السوري النهائي باستقلال لبنان مرورا بترسيم الحدود والتبادل الدبلوماسي بين البلدين.

المقاطعة الاكاديمية البريطانية بدأت تثمر

الجامعة العبرية تلغي برنامجا خاصا لتدريس عناصر الشاباك الاسرائيلي

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

بات جليا ان قرار فرض المقاطعة الاكاديمية على الجامعات الاسرائيلية من قبل منظمة محاضري الجامعات والكليات في بريطانيا بدأ يثمر نتائج، فقد قررت الجامعة العبرية الغاء المسار التعليمي الذي كان مخططا لعناصر من جهاز الامن العام (الشاباك)، لاتمام دراساتهم للقب الاول في موضوع دراسات الشرق الاوسط، كما افادت امس الخميس صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية. وعلى صلة كشفت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية الخميس النقاب عن ان قائد حملة المقاطعة الاكاديمية هو البروفسور ستيفن روز، عميد الجامعة المفتوحة في اسرائيل والذي انتقد في حديث ادلى به للصحيفة السياسة الاسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة، وعبر عن رفضه القاطع لقرار الحكومة الاسرائيلية بمقاطعة حركة المقاومة الاسلامية (حماس) على الرغم من انها انتخبت بشكل ديمقراطي.

والجدير بالذكر ان التعاون بين الاكاديمية الاسرائيلية والاجهزة الامنية في اسرائيل هو من بين الاسباب الرئيسية التي دعت منظمة المحاضرين في بريطانيا الى فرض المقاطعة على الجامعات الاسرائيلية التي تتعاون مع الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية وتحكمها وفق نظام شبيه بنظام الابرتهايد، الذي كان سائدا في فترة حكم الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا.

واضافت الصحيفة الاسرائيلية ان الجامعة العبرية قررت رفض افتتاح مسار تعليمي بشروط خاصة لعناصر جهاز الامن العام في اجتماع عقد يوم الثلاثاء الماضي.

ونقلت «هآرتس» عن عناصر مسؤولة في الجامعة العبرية والشاباك ان القرار يعني الغاء البرنامج الذي كان سيتيح لعناصر الشاباك استكمال التعليم للقب الاول في موضوع دراسات الشرق الاوسط خلال 16 شهرا فقط، وذلك في اطار التأهيل، مع العلم ان الدراسة للقب الاول في الجامعات الاسرائيلية تستمر ثلاث سنوات على الاقل.

وبحسب الصحيفة الاسرائيلية ففي الاجتماع الذي عقد يوم الثلاثاء لمناقشة الخطة والمصادقة عليها من قبل الادارة الموسعة للجامعة، طرحت انتقادات كثيرة حول التعاون بين الجامعة وجهاز الامن العام، تركزت حول فتح صف خاص لعناصر الشاباك، وتقديم دورات لهم يمنع الطلاب العاديون من المشاركة فيها.

وفي نهاية الاجتماع تقرر تأجيل المشروع، الا ان المشرفين عليه لا زالوا يعملون على اجراء تغييرات تتيح المصادقة عليه من قبل الجامعة. في حين نقل عن عناصر مسؤولة في الجامعة والشاباك ان البرنامج قد ازيل من جدول الاعمال.

وتجدر الاشارة الى ان عددا من المحاضرين في الجامعة العبرية ومؤسسات اكاديمية اخرى قد وجهوا انتقادات تشير الى عدم اخلاقية التعاون بين مؤسسة اكاديمية وجهاز الشاباك. وقال البروفسور موشيه تسيمرمان من قسم الشرق الاوسط في الجامعة العبرية ان طلاب جهاز الامن العام كانوا يدرسون الموضوع في مقر الشاباك الرئيسي في منطقة تل ابيب، وانهم كانوا يتغيبون عن الدراسة الالزامية في الجامعة، واضاف انه لا يقبل باي حال من الاحوال ان يتغيب الطالب عن درسه لكي يذهب الى الحواجز العسكرية الاحتلالية وينكل بالفلسطينيين سكان الضفة الغربية المحتلة.

وذكرت الصحيفة ايضا ان مجموعة اخرى، من العرب واليهود، وجهوا انتقادات شديدة للبرنامج، وطالبوا المجتمع الدولي بفرض عقوبات على اسرائيل بهدف زيادة الضغط عليها لانهاء الاحتلال. كما قام عناصر المجموعة التي تطلق على نفسها «مواطنون اسرائيليون من اجل العقوبات على الاحتلال» بارسال معلومات عن الخطة لمنظمة المحاضرين البريطانيين في اليوم الذي جرى فيه التصويت على المقاطعة الاكاديمية لاسرائيل.

يشار الى ان الاحتلال والتعاون بين الاكاديمية الاسرائيلية وقوات الامن هو من بين الاسباب المركزية للمطالبة من قبل الاكاديميين في بريطانيا والولايات المتحدة ومنظمات فلسطينية بفرض المقاطعة الاكاديمية على اسرائيل.

الشاباك اعتمد عليها خلال انتفاضة الأقصى

«غرف العصافير» ليست للتغريد وانما مصائد لانتزاع الاعترافات من الاسرى الفلسطينيين بعد فشل المحققين الاسرائيليين

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

«غرف العصافير» لاتوجد في الحدائق العامة او المتنزهات غير الموجودة اصلا في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وانما في سجون ومعتقلات الاحتلال الاسرائيلي.

وهذه الغرف ليست مخصصة للتخفيف من معاناة اكثر من 9 الاف اسير فلسطيني يعيشون ظروفا حياتية صعبة جدا خلف القضبان، وانما للايقاع بمن لا يعترف منهم بالتهم الموجهة اليه في اقبية التحقيق.

ففي تلك الغرف لا يوجد عصافير تسمع تغريدها وانما عملاء للمخابرات الاسرائيلية استطاعت اسقاطهم في حبالها بشتى الوسائل والاساليب.

فمهمة هؤلاء العملاء الذين يعيشون في «غرف العصافير» او غرف العملاء انتزاع الاعترافات من الاسرى الفلسطينيين الذين يحولون لتلك الغرف بعد فشل المحققين الاسرائيليين في انتزاع اية اعترافات منهم رغم قسوة التعذيب الذي يتعرضون له.

فيحول الاسير الى تلك الغرف بعد ان يشعره رجال المخابرات بان التحقيق انتهى وبانه سينقل الى السجن، وتتخذ كل إجراءات نقله التي توحي أنّ التحقيق قد انتهى معه، وأنّه ذاهب للانضمام الى رفاقه من الاسرى المناضلين.

وتبدأ تلك القصة عندما يصعب على رجال المخابرات الاسرائيلية انتزاع اعترافات من الاسير فيحولونه الى تلك الغرف، فيدخل الاسير منهكا من كثرة التعذيب وقلة النوم والاكل، فيستقبله هؤلاء العملاء على انهم اسرى فلسطينيون، فيقدمون له كل الرعاية والاحترام والمودة ويصرون على ان يتناول طعامهم ويقدمون له السجائر اذا كان مدخنا، ويشتمون الاحتلال ورجال المخابرات الذين عذبوه، ويظهرون له بأنه وسط ابناء شعبه بحيث يبات مطمئنا لهم.

وبعد كل ذلك الترحاب والاحترام والتخفيف عن ذلك الاسير المنهك من التعذيب والشبح بشتى الوسائل، تبدأ الاسئلة لذلك الاسير للتأكد بانه من رجال المقاومة وليس عميلا للمخابرات الاسرائيلية، فيبدأ ذلك الاسير بالاعتراف بانه مناضل وقام بتلك العملية ضد الاحتلال وشارك فلانا وعلانا بأعمال المقاومة وتسجل افادته ويوقع عليها للسائلين كونهم من رجال المقاومة ومن اصحاب الاحكام العالية ومن قيادات الحركة الاسيرة وبان تلك الافادة ستنقل الى خارج السجن ليتم التأكد منها بان هذا الاسير هو مناضل وليس عميلا.

وبدل ان تخرج تلك الافادة الى خارج السجن لفحص مصداقيتها تسلم الى المخابرات ليعود ذلك الاسير الى اقبية التحقيق ليكتشف بان افادته الموقع عليها في غرفة رفاق السلاح في يد رجال المخابرات وبأن رفاق السلاح ليسوا رفاقا وانما عملاء.

وبواسطة تلك الغرف والاقسام اعترف المئات من الاسرى الذين تحملوا شتى انواع التعذيب في اقبية التحقيق متحدين رجال المخابرات الاسرائيلية في الحصول منهم على اعتراف بالتهم الموجهة اليهم بشأن مشاركتهم في اعمال المقاومة الفلسطينية، وسقطوا بكل سهولة في غرف واقسام هؤلاء العملاء وسجلوا اعترافاتهم بمشاركتهم في عمليات المقاومة وهم يعتقدون بأنهم بين رفاق السلاح ورجال المقاومة.

ومن جهته أكد نادي الأسير الفلسطيني، أن أسلوب انتزاع اعترافات بالخداع عن طريق غرف العملاء، هو جزء من تعذيب المعتقل نفسياً وتدميره معنوياً ووطنياً، وهو عمل غير مشروع وغير قانوني، موضحا أن الاعترافات في غرف العملاء لا تعتبر اعترافات قانونية ولا دلائل ثابتة تقدم للمحكمة.

واعتبرت المؤسسات الحقوقية أن انتزاع الاعترافات في غرف العملاء يعتبر تعذيباً، ومطالبةً حكومة الاحتلال بمنع استخدام هذا الأسلوب.

وكانت محكمة العدل العليا الإسرائيلية قد حظرت في 1999/9/6، استخدام ذلك، إلا أن المخابرات الإسرائيلية لم تستجب لهذا القرار، وما زالت تمارسه بأساليب مختلفة، وتعتمد بشكل أساسي عليه في انتزاع الاعترافات من الاسرى الفلسطينيين.

وأوضحت المؤسسات الحقوقية ان المخابرات الإسرائيلية «الشاباك»، اعتمدت خلال انتفاضة الأقصى وبشكل مركزي على غرف العملاء، كوسيلة لانتزاع اعترافات من المعتقلين، وتبين من خلال زيارات الاسرى في السجون، أن ما يزيد عن 80 % من المعتقلين الذين تعرضوا للتحقيق، قد أدلوا باعترافاتهم في غرف العملاء، غير مدركين أن المعلومات التي تقدموا بها، هي لعملاء يعملون لصالح الشاباك الاسرائيلي.

وتُعَد غرف العملاء مصيدة ينصبها رجال المخابرات للأسرى الفلسطينيين بعد عجزهم عن انتزاع اعترافات منهم بوسائل الاستجواب والتحقيق الرسمية. وتبين لنادي الأسير الفلسطيني أن جزءا كبيرا من الاسرى الذين وقعوا ضحايا في غرف العملاء، هم من ذوي التجربة الأولى في الاعتقال أو القاصرين.

واوضح نادي الاسير أن الخطر الحقيقي لما يجري في غرف العملاء، هو إقناع الأسير بأن يتحدث بكل ما يعرفه بحجة توفير الحماية لأشخاص لم يعترف عليهم عند الشاباك ولم يعتقلوا، وأن دور التنظيم (الفصيل الذي يتبع له الاسير) في السجن هو ابلاغهم في الخارج بأنه لم يجر اعترافات عليهم لكي يطمئنوا، أو أن المخابرات سألت عنهم كي يأخذوا الحيطة والحذر.

والجدير بالذكر ان الأسير الذي يرفض الإدلاء بكل ما يعرفه في تلك الغرف، يتم اتهامه بالخيانة وعدم التعاون مع التنظيم، وتمارس عليه ضغوطات نفسية وجسدية صعبة.

والخطر الآخر، الذي يجري في غرف العملاء حسب نادي الاسير هو أن أعداداً كبيرة من الاسرى، تعيش في هذه الغرف والأقسام وتمارس دورها، على اعتقاد أنها تمارس دوراً تنظيمياً ووطنياً، وهي مخدوعة لا تدري أنها تخدم المخابرات بدون علمها.

وقد لوحظ من خلال متابعات نادي الأسير الفلسطيني، أن العديد من الاسرى الذين حقق معهم في مراكز التحقيق الإسرائيلية، قد صمدوا وقدموا صورةً مشرقةً، وصموداً رائعاً، ولم يدلوا بأي اعتراف داخل أقبية التحقيق، ولكن عند نقلهم الى غرف العملاء، أدلوا باعترافاتهم دون علمهم بأنهم موجودون بين العملاء، وقدموا إفادات خطية بهذه الاعترافات، وعند خروجهم من غرف العملاء ورجوعهم الى مراكز التحقيق، تفاجئوا بأن الإفادات الخطية التي قدموها في غرف العملاء، موجودة بين يدي رجالات المخابرات.

الشرع يزور صنعاء الاثنين المقبل حاملاً رسالة من الأسد الى صالح

■ صنعاء ـ يو بي أي: كشف مصدر رسمي يمني امس الخميس عن زياة سيقوم بها نائب الرئيس السوري فاروق الشرع الى صنعاء الاثنين المقبل يسلم خلالها رسالة من الرئيس السوري بشار الأسد الى نظيره اليمني علي عبدالله صالح تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين.

ونسبت صحيفة « 26 سبتمبر»، المقربة من القصر الرئاسي الى مصادر وصفتها بـ«المطلعة» قولها إن الرسالة تتعلق بالعلاقات الثنائية بين اليمن وسورية وسبل تعزيزها وتطويرها، إضافة الى بعض القضايا والمستجدات الإقليمية والدولية التي تهم البلدين، في إطار التشاور والتنسيق فيما بين الجانبين إزاء مجمل هذه القضايا.

وأضافت المصادر، للصحيفة في عددها الصادر امس أن الشرع سيجري خلال زيارته مباحثات مع المسؤولين اليمنيين حول عدد من الموضوعات التي تهم العلاقات الثنائية والتعاون المشترك بين الجانبين. وكان وزير الخارجية اليمنية أبو بكر القربي أكد لـ«يونايتد برس انترناشونال» فى مقابلة فى صنعاء الشهر الماضي أن بلاده لن تألو جهداً فى تقريب وجهات النظر بين سورية ولبنان في شأن الخلافات القائمة بين الجانبين. يشار الى ان الرئيس اليمني أبدى مطلع شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي استعداد بلاده للتوسط بين البلدين لتقريب وجهات نظر بينهما في المسائل العالقة وتطبيع العلاقات أثر خروج القوات السورية من لبنان.

محام سوري مستعد للتنازل عن دعواه ضد جنبلاط «بشرط توقفه عن مهاجمة دمشق»

القاهرة ـ من منى سالم:

اعلن المحامي السوري حسام الدين الحبش استعداده للتنازل عن الدعوى التي اقامها ضد النائب اللبناني وليد جنبلاط وطلب جلبه للمثول امام القضاء السوري لاتاحة الفرصة «لمساعي التهدئة» بين سورية ولبنان ولكنه اكد ان نجاح هذه الجهود رهن بتوقف جنبلاط عن مهاجمة دمشق.

وقال الحبش لوكالة فرانس برس «دعاني رئيس اتحاد المحامين العرب سامح عاشور الى القاهرة وطلب مني التنازل عن هذه القضية من اجل اتاحة الفرصة لمساعي التهدئة بين سورية ولبنان فقررت، بما انني محام مستقل الاستجابة لطلبه والتنازل عن حقي الشخصي في الدعوى».

وتابع «لم استهدف من هذه الدعوى توتير الاجواء ونحن مع التهدئة بين الشعبين السوري واللبناني وهذه فرصة لانهاء اي توتر».

ولكنه شدد على ان جهود التهدئة تتوقف على الزعيم الدرزي المناهض لسورية «فاذا واصل تصريحاته خلال الفترة المقبلة ضد النظام السوري فانه سيكون المتسبب في اي توتر».

وكان جنبلاط عضو الاغلبية النيابية اتهم في تصريحات صحافية دمشق باغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وشخصيات اخرى معارضة في 2005 في لبنان.

واصدر القضاء العسكري السوري مذكرة جلب بحق جنبلاط وسلمها للانتربول.

كما اصدر القضاء السوري مذكرات تبليغ لجنبلاط والنائب المقرب منه الوزير مروان حمادة لحضور محكمة بتهمة التحريض على سورية.

غير مجلس النواب اللبناني رفض الثلاثاء مذكرة الجلب وطلب رد الطلب السوري لانه «يمس بكرامة مجلس النواب والشعب الذي يمثله».

وكانت الحكومة اللبنانية اعلنت في 24 ايار (مايو) رفضها المذكرة واستهجنت «هذا الاسلوب في التعاطي» معتبرة ان هذه المذكرات لا تسهل تحسين العلاقات بين بيروت ودمشق.

وقال الحبش «ان محامين من عشر دول عربية متضامنين معي في هذه الدعوى ولا استطيع ان اتنازل وحدي لذلك استأذنت رئيس اتحاد المحامين العرب في منحي مهلة للتنسيق معهم».

وتابع «ستكون فترة التنسيق والتشاور اختبارا للسيد وليد جنبلاط فاذا توقف عن الادلاء بتصريحات ضد سورية فسيشجعني ذلك وسيشجع زملائي على التنازل».

واضاف ان تنازله «لا يعني ان القضية اقفلت نهائيا اذ يبقى الحق العام والدعوى الان امام القضاء واذا ما نجحت جهود التهدئة فقد يرى القاضي اتخاذ قرار بتأجيل الدعوى لحين انتهاء الحصانة البرلمانية للسيد جنبلاط وقد يصدر عفوا رئاسيا عن رئيس الجمهورية» بشار الاسد.

وقال نقيب المحامين المصريين رئيس اتحاد المحامين العرب سامح عاشور لوكالة فرانس برس «سنواصل مساعينا للتهدئة لاننا لا نريد ان تكون هناك اسباب للتوتر بين سورية ولبنان».

واضاف «اعتقد ان السلطات السورية ستستجيب لجهود التهدئة فهي لا تريد تعكير العلاقات مع لبنان ولا تسعى الى منازلة شخصية» مع جنبلاط.

وقال انه «برفض طلب الجلب (من قبل لبنان) فان الامر انتهى عمليا وبغض النظر عن المسؤولية القانونية المطلوب توضيح من جنبلاط».

واكد ان «التحريض المنسوب لوليد جنبلاط يحتاج الى ايضاح ويتعين عليه ان يقول للرأي العام هل ما نسب اليه من تصريحات تدعو لتدخل اجنبي في سورية صحيح ام لا».

وتابع «نحن نتمنى الا يكون قال شيئا».

وكان الحبش اكد في دعواه التي سلم نسخة منها الى اتحاد المحامين العرب ان جنبلاط دعا في تصريحات نشرتها الـ«واشنطن بوست» و«الديلي تلغراف» و«السياسة الكويتية» الولايات المتحدة الى التدخل لتغيير النظام السوري بالقوة كما فعلت في العراق. (اف ب)

وزير الخارجية الفرنسي: اغتيال سمير قصير لا يمكن ان يبقى من دون عقاب

■ باريس ـ اف ب: اعتبر وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي امس الخميس ان اغتيال الصحافي الفرنسي اللبناني سمير قصير قبل عام في بيروت «لا يمكن ان يبقى من دون عقاب». وقال دوست بلازي ان «هذه الجريمة، على غرار الاغتيالات الاخرى في لبنان منذ نحو عامين، لا يمكن ان تبقى من دون عقاب»، مؤكدا في بيان ان «فرنسا والمجتمع الدولي يريدان كشف الحقيقة كاملة حول هذا الاغتيال، في اطار التحقيقات المتواصلة». ووجه «تحية الى ذكرى هذا الشخص الذي يحظى باحترام الجميع، وجسد طوال المحن التي اجتازها لبنان روح الاستقلال والحرية عبر ممارسة مهنته كصحافي وكاتب بشجاعة وموهبة».

وستقيم منظمة «مراسلون بلا حدود» التي رفعت دعوى بصفة الادعاء الشخصي في القضية الى جانب عائلة قصير، تكريما للصحافي الجمعة. واعلن اصدقاء الصحافي ايضا انشاء جمعية في اليوم نفسه بهدف «تخليد ذكرى الشخص الذي جسد وعود ربيع بيروت». وبين مؤسسي «جمعية اصدقاء سمير قصير» الوزير اللبناني السابق غسان سلامة ومفوضة فلسطين العامة لدى الاتحاد الاوروبي ليلى شهيد والكاتب اللبناني امين معلوف والصحافي الفرنسي ادوي بلينيل. واغتيل قصير في الثاني من حزيران (يونيو) 2005 في انفجار سيارته التي كانت متوقفة امام منزله في الاشرفية شرق بيروت.

رئيس الحكومة اللبنانية يطالب بإزالة يافطات تتهجم على الرئيس والنظام السوري من شوارع بيروت

■ بيروت ـ يو بي أي: أعلن مصدر رسمي ان رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، طالب امس الخميس وزير الداخلية احمد فتفت بإزالة اليافطات التي علقت في شوارع بيروت والتي تتهجم على الرئيس السوري بشار الاسد وعلى النظام السوري.

وكانت ظهرت في بعض شوارع بيروت يافطات مناوئة لسورية ورئيسها الاسد . وتوترت العلاقة اللبنانية ـ السورية اثر اغتيال رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري في شباط (فبراير) العام الماضي، واتهمت الاكثرية النيابية النظام السوري بانه وراء الاغتيال ، لكن سورية نفت بشدة هذا الاتهام.

وجاءت دعوة السنيورة لازالة اليافطات متزامنة مع دعوة بلدية بيروت لازالة جميع الصور واليافطات من شوارع العاصمة اللبنانية.

السنيورة ينفي وصحيفة إسرائيلية تؤكد: مبادرة من 6 نقاط لإنسحاب الدولة العبرية من مزارع شبعا

■ تل أبيب ـ يو بي أي: كشفت صحيفة إسرائيلية امس الخميس النقاب عن «مبادرة» تم تداولها عبر المبعوث الخاص للأمم المتحدة تيري رود لارسن للإنسحاب من مزارع شبعا في القطاع الشرقي من جنوب لبنان، الأمر الذي قال مصدر عسكري ان نسبة التأييد له ترتفع في جهاز الأمن الإسرائيلي.

وقالت صحيفة «معاريف» امس ان الخطة التي تتضمن 6 مراحل أُطلق عليها إسم «المبادرة اللبنانية» وطرحها لارسن مع الرئيس السوري بشار الأسد من دون ان تحدد رد فعل الأخير عليها.

وأضافت الصحيفة ان «لارسن حليف رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة» تداول في «المبادرة اللبنانية» مع مسؤولين في لبنان وإسرائيل، ومن دون أن تذكر أيضاً ما تم التوصل إليه في هذا الصدد.

وتتضمن المبادرة، بحسب الصحيفة التي لم تذكر مصدرها ولا من أطلقها، 6 مراحل:

1 ـ ان ترسم الأمم المتحدة الحدود بين لبنان وسورية لتحديد هوية مزارع شبعا.

2 ـ تعلن سورية عن تنازلها عن مزارع شبعا لصالح لبنان.

3 ـ إنتشار الجيش اللبناني على طول الحدود في جنوب لبنان مع إسرائيل.

4 ـ تنسحب إسرائيل في المرحلة الرابعة من مزارع شبعا ويتم تسليمها الى لبنان كما تتوقف الطائرات الحربية الإسرائيلية عن التحليق في أجواء لبنان.

5 ـ يلقي رئيس الوزراء اللبناني خطابا خاصا في البرلمان موجها الى الشعب اللبناني يعلن فيه عن نهاية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية وفي موازاة ذلك تبدأ عملية نزع سلاح حزب الله والفصائل الفلسطينية.

6 ـ وفي المرحلة السادسة يتم توقيع اتفاق بين إسرائيل ولبنان لتبادل الأسرى، ويتضمن بذل الأطراف المشاركة في المبادرة جهودا لتزويد إسرائيل بمعلومات عن الطيار الإسرائيلي المفقود رون أراد ويتم إطلاق سراح الأسير اللبناني سمير القنطار المعتقل في السجون الإسرائيلية منذ 27 عاماً، وتنسحب قوات حزب الله من منطقة الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية.

وكانت إسرائيل فقدت أحد طياريها في جنوب لبنان منذ العام 1986, وقالت صحيفة «معاريف» ان رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي غيورا آيلاند أجرى اتصالات عديدة تصب باتجاه تحريك «المبادرة اللبنانية»، وإن موقف وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيرتس من المبادرة ما زال غير معروف.

وأشارت الصحيفة الى أن التحفظ الوحيد لدى إسرائيل للتوصل الى صفقة وفقا لـ«المبادرة اللبنانية» نابع من رفضها «في هذه الأثناء» العودة الى مداولات حول مستقبل هضبة الجولان السورية خصوصاً أن إسرائيل تستعد حالياً لتنفيذ «خطة التجميع» بالضفة الغربية.

وفي هذا السياق، قال مصدر عسكري إسرائيلي مطلع امس لـ«يونايتد برس انترناشيونال» إن التأييد في صفوف جهاز الأمن الإسرائيلي لصفقة تنسحب بموجبها إسرائيل من مزارع شبعا مقابل نزع أسلحة حزب الله «قد ارتفع» في الآونة الأخيرة. وأضاف المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه، «إن فكرة الانسحاب من مزارع شبعا مقابل نزع سلاح حزب الله تتدحرج بين ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي منذ مدة طويلة لعدم وجود ضرورة للسيطرة على مزارع شبعا».

لكن المصدر أشار الى أن القرار بهذا الخصوص يجب أن تتخذه الحكومة في إسرائيل وليس جهاز الأمن أو القيادة العسكرية التي تطرح رأيها أمام الحكومة فحسب. وأضاف أن الضباط الإسرائيليين ليسوا مخولين بالإدلاء بتصريحات بهذا الخصوص بشكل علني. وقال ان جهاز الأمن الإسرائيلي يسعى من وراء تأييد صفقة كهذه الى «تحييد خطر حزب الله مقابل ثمن إقليمي يكاد لا يذكر» في إشارة الى مزارع شبعا.

يشار الى أن إسرائيل تعتبر حزب الله ذراعا لإيران وسورية في لبنان ولا تخفي تخوفها من وجود صواريخ بحوزته يصل مداها الى خليج حيفا حيث توجد منشآت إستراتيجية عديدة، كما نشرت وسائل إعلام إسرائيلية مؤخرا بينها صحيفة «هآرتس» والقناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي تقارير عن وصول أسلحة من إيران الى حزب الله يصل مداها الى تل أبيب على الأقل.

ونفى رئيس الحكومة فؤاد السنيورة مساء امس ما نشرته جريدة «معاريف» الاسرائيلية امس عما اسمته مبادرة لبنانية لترتيب الانسحاب الاسرائيلي من مزارع شبعا يتولى تسويقها الموفد الدولي تيري رود لارسن وتتضمن ست نقاط.

وقال السنيورة عبر مكتبه الاعلامي ان ما اوردته الصحيفة الاسرائيلية «هو رواية ملفقة ومختلقة».

واردف يقول «ان رئيس مجلس الوزراء ليس لديه ما يخفيه وان موقفه واضح وقد اعلنه اكثر من مرة وهو ضرورة انسحاب اسرائيل من مزارع شبعا المحتلة».

واعتبر السنيورة ان «المبادرة المزعومة من الواضح انها محاولة لاشعال فتنة في لبنان تعودت عليها اسرائيل بهدف تخفيف الضغط عنها». واعلن «ان هذه المبادرة لا وجود لها الا في دهاليز الموساد الاسرائيلي».